

تقييم أداء المصرف الزراعي العراقي التعاوني من خلال الكفاءة التحصيلية للقروض للمدة (1995-2015)

الباحثة: زينب رياض سالم
كلية الزراعة/جامعة تكريت

أ.م. يسرى طارق بكر البجاري
كلية الزراعة/جامعة تكريت

المستخلص:

تم في هذا البحث دراسة (تقييم أداء المصرف الزراعي العراقي التعاوني باستخدام الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية للمدة (1995-2015)). وكان هدف البحث هو ايضاح حدود وطبيعة المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة وتحديد دور البيانات المالية في دعم اتخاذ القرارات الاقراضية وكذلك اجراء مقارنة بين وجهة نظر ضباط الائتمان العاملين في البنوك الزراعية ووجهة نظر الوسطاء العاملين في البورصة حول الاهمية النسبية لبيانات البيانات في اتخاذ القرارات لغرض تغطية المستلزمات النظرية والعملية لإجراء البحث.

وتوصل البحث الى عدة استنتاجات اهمها اما مؤشر نسبة التحصيل والذي يمثل مجموع المبالغ التي تم تحصيلها خلال سنة معينة الى مجموع المبالغ المستحقة اعادتها للمدة نفسها قد تراوح في الاعوام (2012، 2013، 2014، 2015) كحد ادنى بلغ (0.01)، وحد اعلى بلغ (153.83) عام (2008).

ان مؤشر نسبة التحصيل للقروض المتأخرة والذي يمثل مجموع المبالغ التي تم تحصيلها خلال سنة معينة الى مجموع المبالغ المستحقة اعادتها للمدة نفسها قد تراوح بين (0) كحد ادنى لعام (1996)، وحد اعلى بلغ (134.78) عام (2007).

ان مؤشر التصنيف الزمني للمتأخرات الذي يمثل تصنیف المبالغ المستحقة الى مجموعات حسب مدة تأخيرها قد تراوح بين (0) كحد ادنى لعام (1996) وحد اعلى بلغ (22.30) عام (2015). بلغت نسبة المبالغ المتأخرة لمجمل القروض القائمة التي تمثل نسبة المبالغ المتأخرة لسنة معينة الى مجمل القروض القائمة قد تراوح بين (0) كحد ادنى لعام (1996)، وحد اعلى بلغ (6.99) عام (2015).

عند مقارنة نسب التحصيل العامة لسنة مالية معينة مع نسب المتأخرات قد تراوح بين (15.75) كحد ادنى لعام (2013) لنسب المتأخرات اما نسب التحصيل فقد كانت ادنى حد عام 2015، 2014، 2013، 2012) بلغت (0.01)، وحد اعلى بلغ (134.78) عام (2007) لنسب المتأخرات اما نسب التحصيل فقد بلغت اعلى حد عام (2008) بلغت (153.83).

وتم استخدام الأنماذج الكمي بأخذ القروض كعامل تابع اما العوامل المستقلة (الناتج الزراعي، النفقات الاستثمارية، الارباح، سعر الفائدة). وتم اختيار الأنماذج الخطي نظراً لمطابقة نتائجه للمنطق الاقتصادي والاحصائي والقياسي واتضح من نتائج التحليل ان متغير الناتج الزراعي كان موجباً متفقاً مع النظرية الاقتصادية وان زيادة الناتج الزراعي بنسبة 1% يؤدي الى زيادة القروض بنسبة (5300.06)، اما متغير النفقات الاستثمارية فقد كان سالباً وهذا عكس النظرية الاقتصادية ان زيادة النفقات الاستثمارية لا يظهر تأثيرها في نفس الفترة، واظهر متغير ارباح المصرف تأثيراً ايجابياً ويعني ان زيادة الارباح بنسبة 1% يؤدي الى زيادة القروض بنسبة

(2205.657)، اما سعر الفائدة فقد كان سالباً عكس النظرية الاقتصادية اي ان بزيادة سعر الفائدة تنخفض القروض بنسبة (0.00000284).

توصي الدراسة العمل على زيادة راس مال مؤسسات الاقراض الزراعي لغرض رفع قدرة المؤسسات في المساهمة في الاحتياجات التمويلية للنشاطات الزراعية وبسعر فائدة مناسب للمزارع المقترض والمؤسسة المقرضة وزيادة عدد فروع مؤسسات الاقراض الزراعي لكي يصل اليها أكبر عدد من المزارعين وخاصة صغار المزارعين.

Abstract:

Through this research a study was made of evaluation of the performance of the co-operative of Iraqi Agricultural bank through the adequate efficiency of loans and attracting saving of the years (1995-2015). The aim of the study is to explain the limits and nature of the information content of the published financial data. And also to specify the role of this data to support decisions of loans. It also aims to make a comparison between the point of view of credit officers working in the agricultural bank and the point of view of the financial intermediaries working about the relative importance of the data to take decisions in order to cover the theoretical and practical supplies to the research.

The research reached to a number of results. The most important of them is that the collection rate indicator which represents the total amount collected for a certain year to the total amount supposed to be repaid for the same period of the years (2012, 2013, 2014, 2015) as a lower limit (0.01) and as a higher limit (153.83) in the year (2008).

The indicator of the collection rate for the late loans which represents the total amount that have been collected in certain year to the total amounts that are supposed to be given back for the same period are between (0) as a lower limit , of the year (1996) and a higher limit reached (134.78) in the year (2007).

The time classification indicator of the arrears which represents the classification of the repayment amount into groups according to the duration of delay ranged between (0) as a lower limit of the year (1996) (22.30) and as a high limit in the year (2015).

The late total payments of the existing loans which represents the late payments for a certain year to the total existing loans were (0) as a lower limit of the year (1996) and a higher limit reached (6.99) in the year (2015).

When comparing the general collection rate for a certain financial year with arrears rate reached between (15.75) as a lower limit for the year (2013) to arrears rate ;whereas the collection rate were as a lower standard in the years (2012, 2013, 2014, 2015) (0.01) and as a higher level reached (134.78) in the year (2007) for late rates ; while the collection rate loans reached the higher limit (153.83) in the year (2008).

The quantitative model was used taking loans as a following factor. While the independent factors (which are the agricultural production, the investment expenditure, the profits, the interest). The liner model due to the results of the standard statistical economic logic. It appeared through analysis results that the changed agricultural production factor was positive coming in harmony with the economic theory. And the increase in the agricultural production was %1 percent leads to an increase in loans of (5300.06). The change factor of the investment expenditure was negative and that was

against the economic theory. The effect of the increase in the investment expenditure does not appear in the same period. The change factor of the bank profits showed appositive effect. This means that the increase in profits %1 percent leads to increasing the loans (2205.657). The change factor of interest was negative that was against the economic theory; that is the increasing of the interest price leads to lowering the loans (0.00000248).

The study recommends increasing the capital of the agricultural loans institutions in order to raise the ability of these institutions in participating of funding needs of the agricultural activities in reasonable interest rate for the borrower farmer and the borrowing institution. And it recommends increasing the number of the branches of the borrowing institutions in order that more farmers can reach them especially small farmers.

المقدمة

تعد مؤسسات التسليف الزراعي احدى الجهات المعنية بالتنمية الزراعية بسبب دورها في توفير التمويل اللازم لهذا القطاع الزراعي، يعتمد نجاحها الى حد كبير على توظيف اموالها في مشروعات ناجحة تعود بالفائدة على مقتضيها وعلى الاقتصاد بصورة عامة ولضمان هذا النجاح يجب ان تكون اجهزة المؤسسات مزودة بالكواكب الفنية القادرة على اتخاذ القرار السليم في توظيف الاموال وان تكون لديها المعرفة الكاملة بأساليب التقييم المختلفة.

ان عملية تقييم الأداء تعد عملية ضرورية وحيوية لكونها تعطي مؤشرات مؤكدا عن قدرة المؤسسة المصرفية على تحقيق اهدافها ودورها في التنمية الاقتصادية، وتsem في تحديد مواطن القوة والضعف في أداءها المصرفية كما ان تقييم الأداء يسهم في رسم الخطط للارتفاع بعمل المؤسسة المصرفية من خلال دورة الاستراتيجي والحيوي في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وان تحليل الكفاءة التحصيلية واستقطاب القروض وتنميتها في المصرف باعتبارها مصدر ادعم عمله وزيادة اهليته الائتمانية هي خطوة نحو تطوير الاستثمار الزراعي وتحفيز التنمية المستدامة في العراق.

ان للأداء المصرفية اهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية كانت او مالية خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم انهيار وافلاس العديد من الشركات الامريكية والاوروبية وكذلك في ظل الانفتاح على العالم وتوسيع المعاملات البنكية، ويعيد تقييم أداء البنوك الزراعية عملية ضرورية لما يشهده القطاع المصرفية من تحولات والتي كانت لها الاثر على أداء وكفاءة ومردودية البنوك الزراعية ومدى تأهيلها للمنافسة الاقليمية والدولية.

تعد المصارف احدى مؤسسات الخدمات المالية التي تتمحور انشطتها حول الوساطة المالية وهي المنشآت التي يلتقي عندها عرض الاموال بالطلب عليها وتمثل المصارف عصب النشاط الاقتصادي فمن خلال الاموال المودعة لديها يتم تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات وتسعى دائما الى تحقيق اعلى عائد ممكن.

ان تقييم الأداء وسيلة مهمة لتشخيص نقاط الضعف والقوة في أداء انشطة المصرف ومن ثم توفير المعلومات الازمة لاتخاذ التدابير التصحيحية التي تكفل بقاء المصرف في سوق المنافسة ومن ثم تحقيق الامارات والارباح.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بانخفاض الكفاءة التحصيلية للفروض التي يمنحها المصرف للمقرضين من الفلاحين والمزارعين فضلاً عن انخفاض نسبة المدخرات المستقطبة من قبل المصرف، تكمن مشكلة البحث في ان المصرف الزراعي العراقي التعاوني الذي يمثل اهم المؤسسات التخصصية و التمويلية التي تسهم في تنمية القطاع الزراعي حيث تتأثر بضعف الامكانيات المالية والبشرية والمهنية التي شكلت بدورها عائقاً يحول دون تطوير القطاع الزراعي الذي اضطر المعنيين بالتدخل لتقديم القروض للقطاع الزراعي عن طريق تخصيص رأس المال من الموازنة العامة للدولة التي تتضمن صناديق اقراضية اعد لها سياسة اقراضية تختلف عن السياسة الاقراضية للمصرف الزراعي التعاوني الذي تمثل دورة في ادارة وتنفيذ منح المبادرة الزراعية.

أهمية البحث

تأتي اهمية البحث من خلال تسلیط الضوء على الكفاءة التحصيلية للفروض الزراعية ونسبة استحصالها وتقييم أداء المصرف الزراعي التعاوني ومعرفة الآثار المترتبة من خلال متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الزراعي، النفقات الاستثمارية، الارباح، اسعار الفائدة) وأثرها على القروض الزراعية.

هدف البحث

يهدف البحث بشكل اساسي الى تقييم الأداء المالي للمصرف الزراعي التعاوني من حيث الكفاءة التحصيلية للفروض من جهة واستقطاب المدخرات من جهة اخرى وكذلك مدى تأثير القروض الزراعية الممنوحة للمزارعين على حجم الناتج المحلي الزراعي والنفقات الاستثمارية والارباح واسعار الفائدة.

فرضية البحث

تستند فرضية البحث على:

١. ضعف اجراءات ادارة المصرف الزراعي التعاوني وضعف الكفاءة التحصيلية وكفاءة استقطاب المدخرات.
٢. ان القروض الزراعية لا تحقق الهدف المطلوب لرفع مستوى الانتاج الزراعي.

أسلوب التحليل

يضم اسلوب البحث جانبيين:

١. دراسة الأداء المصرفية بأسلوب وصفي تحليلي.
٢. تحليل البيانات باستخدام طرق الاحصاء الوصفي مثل النسب المئوية بعد جمع البيانات من المصرف الزراعي العراقي التعاوني.
٣. الجانب الكمي الذي اشتمل على قياس اثر المتغيرات المستقلة (قيمة الناتج الزراعي X1، النفقات الاستثمارية X2، الارباح X3، اسعار الفائدة X4) على القروض الزراعية (y) كعامل تابع.

مصدر البيانات

تم الحصول على قسم من البيانات من المصرف الزراعي التعاوني، والقسم الآخر من وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الاحصاء الزراعي للمدة (1995-2015).

النتائج والمناقشة

تقييم أداء المصرف العراقي من خلال الكفاءة التحصيلية للفروض الزراعية

تمثل الكفاءة التحصيلية معيار مهم في المؤسسات المالية وان تقدير هذه الكفاءة يعد مؤشر يؤكد استمرارها لغرض تحقيق الاهداف في المستقبل، وهي مقياس رئيسي لمستوى الأداء، ولغرض تحقيق أداء المصرف الزراعي العراقي فيتم استخدام مجموعة من المعايير ويتم حسابها على ضوء البيانات المالية للمصرف الزراعي وهي:

١. نسبة التحصيل: يعبر عنها بنسبة ما يتم استرداده من الفروض التي استحق ادائها وهي السنة المالية للمؤسسة المقرضة ويتم حسابها كالتالي:

$$\text{نسبة التحصيل} = \frac{\text{مجموع المبالغ المحصلة خلال السنة المالية}}{\text{مجموع المبالغ المستحقة اعادتها خلال نفس الفترة}} \times 100$$

ان ارتفاع مؤشر نسبة التحصيل يدل على ان جهة الاقراض تمارس دورها بشكل صحيح وتدلي عملها بنجاح.

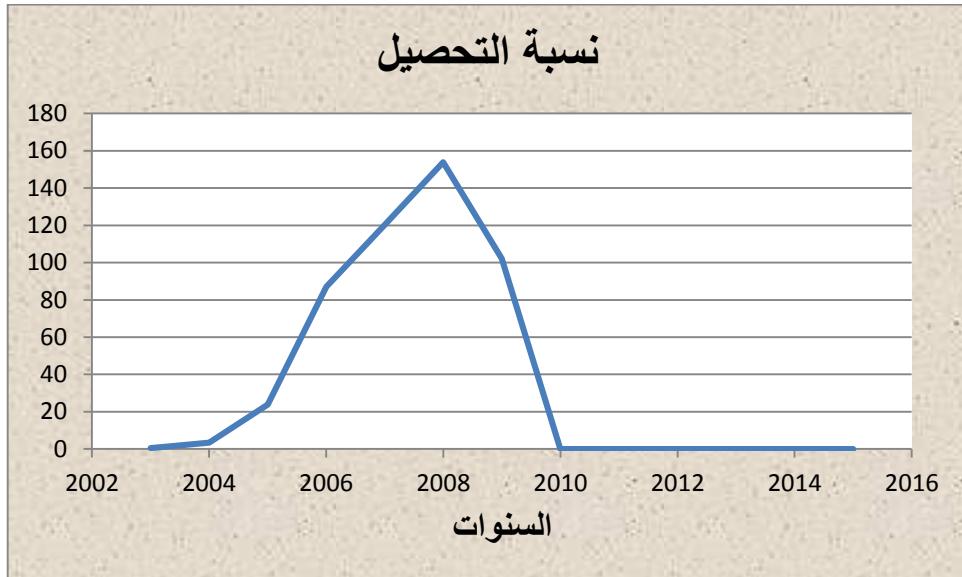
الجدول (١) نسبة تحصيل الفروض في المصرف الزراعي العراقي التعاوني للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

السنوات	اجمالي الفروض (ألف دينار)	القروض المسددة (ألف دينار)	نسبة التحصيل
2003	6188462	29336	0.47
2004	16562000	566204	3.41
2005	12205023	2915502	23.88
2006	10393227	9043496	87.01
2007	12437094	14948972	120.19
2008	15527013	23885358	153.83
2009	19014016	19417155	102.12
2010	36744305	10875	0.02
2011	52259545	14476	0.02
2012	121009057	10875	0.01
2013	182817956	27671	0.01
2014	204483829	30288	0.01
2015	246333431	24076	0.01

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف.

يبين الجدول ان مؤشر نسبة التحصيل والذي يمثل مجموع المبالغ التي تم تحصيلها خلال سنة معينة الى مجموع المبالغ المستحقة اعادتها للمدة نفسها قد تراوح في الاعوام (٢٠١٢, ٢٠١٣, ٢٠١٤, ٢٠١٥) كحد ادنى بلغ (0.01) الف دينار بسبب الوضع الامني في البلد مما ادى الى تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي وبالتالي عدم امكانية تسديد المزارعين بسبب ظروف المزارع نفسه، ويوجد منهم غير ملتزمين بالقرض والاستفادة منه والبعض الاخر يختلف عن تسديد القرض كونه بفائدة مرتفعة، وحد اعلى بلغ (153.83) الف دينار عام (٢٠٠٨) وهذا يفسر نوعا من الاستقرار

الذي شهدته الدولة الامر الذي ادى الى تسديد الفلاحين بما في ذمتهم من مستحقات كما في الشكل التالي:



الشكل (1) نسبة تحصيل القروض للمصرف الزراعي العراقي للمدة (2003-2015)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (1).

٢. نسبة تحصيل القروض المتأخرة للمصرف الزراعي التعاوني العراقي للمدة (2003-2015): وهي المبالغ المتأخرة للفروض والتي لم تسدد بشكل كلي او جزئي من مجموع رصيد القروض الكلي الممنوح خلال فترة زمنية محددة وعادة تكون سنة مالية ويمكن حسابها كالتالي:

$$\text{نسبة تحصيل القروض المتأخرة} = \frac{\text{مجموع المبالغ المتأخرة في نهاية المدة}}{\text{رصيد القروض الكلية في نهاية المدة}} \times 100$$

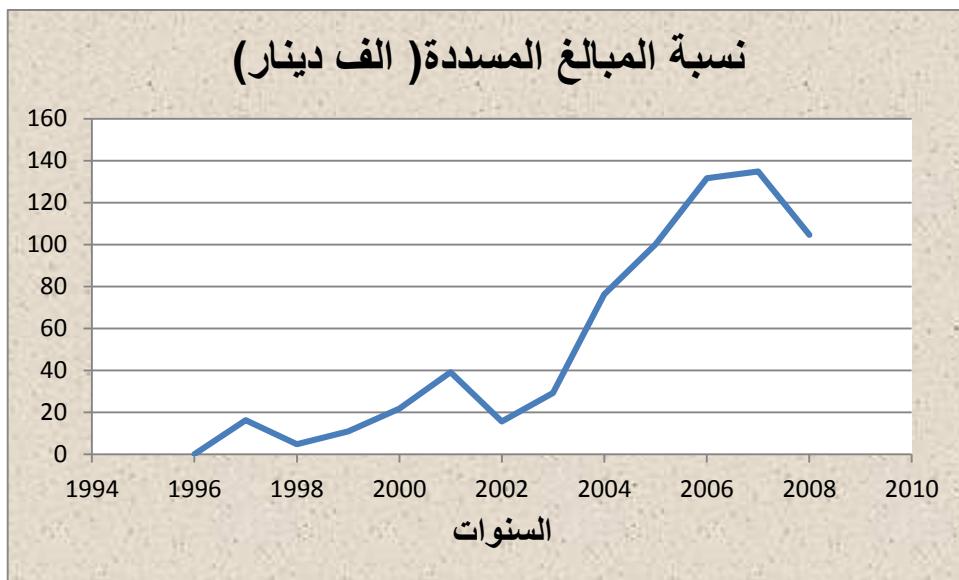
تمثل هذه النسبة مؤشر غير سليم عند اصدار القروض بسرعة أكبر من سرعة تحويل الارصدة لاستحقاقات تنتج تلك الحالة عن ضعف التخطيط يتم التوسيع بمنح القروض من جهة ويتم اهمال جانب المتأخرات من جهة اخرى الذي يؤدي تراكمها وزيادة الديون الى ضعف أداء المؤسسة المقرضة (يونس، 2007: 93).

الجدول (2) نسب تحصيل القروض المتأخرة في المصرف الزراعي العراقي التعاوني لمدة (1996-2015)

السنوات	اجمالي القروض (ألف دينار)	المبالغ المستحقة من المتأخرات (ألف دينار)	نسبة المبالغ المستددة
1996	23500	0	0
1997	592349	95994	16.20
1998	940134	44287	4.71
1999	2600764	282612	10.86
2000	3324056	723334	21.76
2001	4422300	1727552	39.06
2002	12105000	1883576	15.56
2003	6188462	1805564	29.17
2004	16562000	12615599	76.17
2005	12205023	12206573	100.01
2006	10393227	13678346	131.60
2007	12437094	16763559	134.78
2008	15527013	16248476	104.64
2009	19014016	18946231	99.64
2010	36744305	19026674	51.78
2011	52259545	20652028	39.51
2012	121009057	22466690	18.56
2013	182817956	28804970	15.75
2014	204483829	46122371	22.55
2015	246333431	67195434	27.27

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف.

يبين الجدول ان مؤشر نسبة التحصيل للقروض المتأخرة والذى يمثل مجموع المبالغ التي تم تحصيلها خلال سنة معينة الى مجموع المبالغ المستحقة اعادتها للمرة نفسها قد تراوح بين (0) كحد ادنى لعام (1996) لان القروض كانت منحوة بضمانت حكومية الامر الذى ادى الى عدم تسديد القروض، وحد اعلى بلغ (134.78) الف دينار عام (2007) وذلك نتيجة تحسن الوضع المصرفي الذى شجع المستحقين على تسديد ما في ذمتهم من الاموال وكذلك زيادة الفرص الاستثمارية في البلد نتيجة لذلك، وهناك تذبذب واضح في النسب خلال مدة الدراسة وكما موضح في الشكل:



الشكل (2) نسبة المبالغ المسددة من القروض في المصرف الزراعي العراقي التعاوني للمدة (1996-2015)

المصد: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (2).

٣. التصنيف الزمني للتأخرات للمصرف الزراعي العراقي التعاوني للمدة (2003-2015): وهو تصنيف المبالغ المستحقة او المتأخر تسديدها او تحصيلها عن موعدها الى مجموعات حسب المدة الزمنية لتأخيرها، ويتم حساب نسبة كل مدة زمنية الى مجموع المبالغ المتأخرة وهذه النسبة تصلح للقروض القصيرة الاجل فقط ويمكن استعمالها عند الضرورة لكل الاجال، ويعد هذا المؤشر مفيد في المقارنة بين مدد القروض المتأخرة الى قروض متأخرة شهريا او موسميا او نصف سنوية او سنويا ويحسب كالتالي:

$$\text{نسبة المبالغ المتأخرة لفترة معينة} = \frac{\text{مجموع المبالغ المتأخرة لفترة معينة}}{\text{مجموع المبالغ المتأخرة المستحقة لكل الفترات}} \times 100$$

ويتم مقارنة الكفاءة التحصيلية للسنة السابقة مع السنة التي تليها وإذا زادت النسبة فهذا يدل على ان المؤسسة المقرضة لم تتمكن من اعادة المبالغ الممنوحة (محمود، 2005: 63).

الجدول (3) التصنيف الزمني للمتأخرات في المصرف الزراعي العراقي التعاوني
للمدة (1996-2015)

السنوات	اجمالي القروض (ألف دينار)	المبالغ المسددة من المتأخرات (ألف دينار)	نسبة المبالغ المتأخرة لمنطقة معينة
1996	23500	0	0
1997	592349	95994	0.03
1998	940134	44287	0.01
1999	2600764	282612	0.09
2000	3324056	723334	0.24
2001	4422300	1727552	0.57
2002	12105000	1883576	0.62
2003	6188462	1805564	0.59
2004	16562000	12615599	4.18
2005	12205023	12206573	4.05
2006	10393227	13678346	4.53
2007	12437094	16763559	5.56
2008	15527013	16248476	5.39
2009	19014016	18946231	6.28
2010	36744305	19026674	6.31
2011	52259545	20652028	6.85
2012	121009057	22466690	7.45
2013	182817956	28804970	9.56
2014	204483829	46122371	15.30
2015	246333431	67195434	22.30
المجموع	301289870		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف.

يبين الجدول ان مؤشر التصنيف الزمني للمتأخرات الذي يمثل تصنيف المبالغ المستحقة الى مجموعات حسب مدة تأخيرها قد تراوح بين (0) كحد ادنى لعام (1996) بسبب حدوث تدهور في مستوى الأداء وذلك بسبب السياسة الاقراضية للمصرف بداعي زيادة دخول المزارعين جراء ارتفاع السياسة السعرية للمحاصيل الاستراتيجية قد اقتصر عمل المصرف على تقديم قروض تنموية فقط ، وحد اعلى بلغت نسبتها (22.30) الف دينار عام (2015) وذلك بسبب دعم أداء المصرف ومساهمته في تمويل الطلب المتزايد على القروض، وهناك تذبذب في نسب التحصيل خلال مدة الدراسة بسبب النظام الداخلي للمصرف الزراعي العراقي التعاوني ومما تقدم يبدو ان الهدف الرئيسي للمصرف هو دعم قطاعات الاقتصاد الوطني عامة والزراعة الجماعية خاصة وهذا ما لم يبلغه

المصرف الا في حدود ضيقه وبسبب التوسع في تقديم الانشطة والخدمات التي لا تمت بصلة إلى الاهداف التي انشات من اجلها كما موضح في الشكل ادناه .



الشكل (3) نسبة المبالغ المسددة لمدة معينة للمصرف الزراعي العراقي التعاوني
للمدة (1996-2015)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (3).

٤. نسبة المبالغ المتأخرة لمجمل القروض القائمة للمصرف الزراعي العراقي التعاوني للمدة (2003-2015):

يستعمل هذا المؤشر لغرض معرفة نسبة ما هو متأخر من القروض الى اجمالي القروض الممنوحة ويعطي بيان ومؤشر لنسب المتأخرات قياسا بالقروض الممنوحة ككل ويحسب كالتالي:

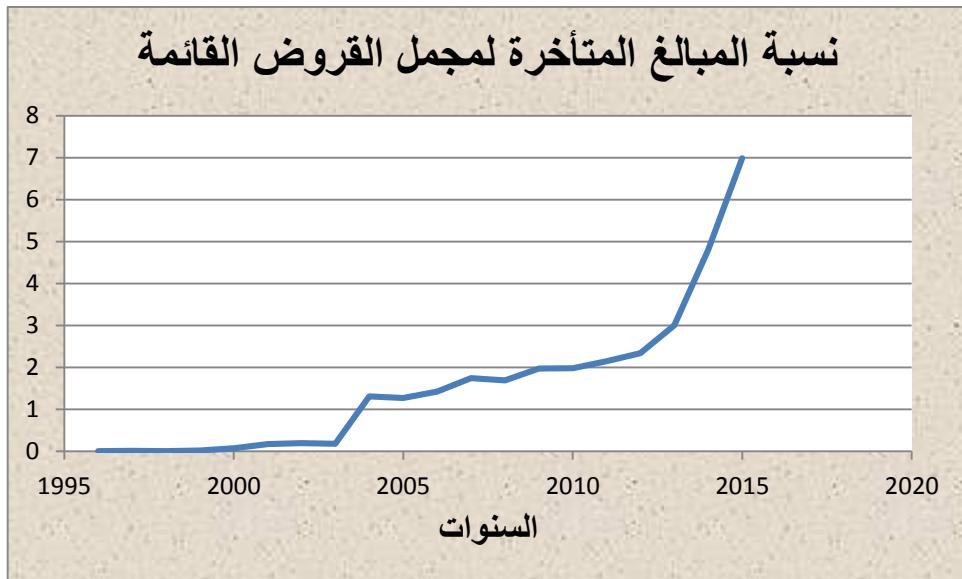
$$\text{نسبة المبالغ المتأخرة الى مجمل القروض القائمة} = \frac{\text{المبالغ المتأخرة لسنة معينة}}{\text{اجمالي القروض الممنوحة للفترة كلها}} \times 100$$

الجدول (٤) نسبة المبالغ المتأخرة لمجمل القروض القائمة في المصرف الزراعي العراقي التعاوني
للمنطقة (١٩٩٦-٢٠١٥)

السنوات	اجمالي القروض (ألف دينار)	المبالغ المسددة من المتأخرات (ألف دينار)	نسبة المبالغ المتأخرة لمجمل القروض القائمة
1996	23500	0	0
1997	592349	95994	0.01
1998	940134	44287	0.00
1999	2600764	282612	0.02
2000	3324056	723334	0.07
2001	4422300	1727552	0.17
2002	12105000	1883576	0.19
2003	6188462	13252470	0.18
2004	16562000	12615599	1.31
2005	12205023	12206573	1.27
2006	10393227	13678346	1.42
2007	12437094	16763559	1.74
2008	15527013	16248476	1.69
2009	19014016	18946231	1.97
2010	36744305	19026674	1.98
2011	52259545	20652028	2.15
2012	121009057	22466690	2.34
2013	182817956	28804970	3.00
2014	204483829	46122371	4.80
2015	246333431	67195434	6.99
المجموع	959983061	312736776	31.38492

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف.

يبين الجدول نسبة المبالغ المتأخرة لمجمل القروض القائمة الذي يمثل نسبة المبالغ المتأخرة لسنة معينة الى مجمل القروض القائمة قد تراوح بين (٠) كحد ادنى لعام (١٩٩٦) بسبب المرونة الزائدة من قبل المصرف والى عدم اعتماد استراتيجية معينة لغرض تحصيل ما بذمة المستحقين من مبالغ، والسبب الاخر الظروف البيئية للبلد كانت سنة ١٩٩٦ سنة جفاف حيث يخضع القطاع الزراعي الى ظروف المخاطرة واللايقين مما ادى إلى تدهور مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية وبالتالي عزوف المزارعين عن تسديد ما في ذمتهم من مبالغ، وحد اعلى بلغ (٦.٩٩) ألف دينار عام (٢٠١٥) وذلك بسبب دعم أداء المصرف ومساهمته في تمويل الطلب المتزايد على القروض كما موضح في الشكل:



الشكل (4) نسبة المبالغ المتأخرة لمجمل القروض القائمة لمصرف الزراعي العراقي التعاوني
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (4)
٥. نسب التحصيل العامة لسنة مالية معينة الى نسب المتأخرات:
هذا المؤشر يقارن بين نسبة ما تم تحصيله ونسبة ما هو متأخر من القروض المسددة خلال نفس السنة. (يس، 2005: 67-69)

الجدول (5) نسب التحصيل العامة الى نسب المتأخرات في المصرف الزراعي العراقي التعاوني للمدة (2003-2015)

السنوات	اجمالي القروض	نسبة التحصيل	نسبة المتأخرات
2003	6188462	0.47	29.17
2004	16562000	3.41	76.17
2005	12205023	23.88	100.01
2006	10393227	87.01	131.60
2007	12437094	120.19	134.78
2008	15527013	153.83	104.64
2009	19014016	102.12	99.64
2010	36744305	0.02	51.78
2011	52259545	0.02	39.51
2012	121009057	0.01	18.56
2013	182817956	0.01	15.75
2014	204483829	0.01	22.55
2015	246333431	0.01	27.27

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف.
يبين الجدول مقارنة نسب التحصيل العامة لسنة مالية معينة مع نسب المتأخرات قد تراوح بين (15.75) كحد ادنى لعام (2013) لنسب المتأخرات اما نسب التحصيل فقد كانت ادنى حد عام (2012,2013,2014,2015) بلغت (0.01) بسبب التقلبات السعرية للمحاصيل الزراعية

والظروف الامنية التي مر بها البلد خلال السنوات المذكورة وارتفاع أسعار الفائدة، وحد اعلى بلغ (134.78) عام (2007) لنسب المتأخرات اما نسب التحصيل فقد بلغت اعلى حد عام (2008) بلغ (153.83) مؤشرا الى دعم الموقف المالي للمصرف والمساهمة في استمراره ودعمه للمشاريع التنموية.

٦. مؤشر التسديد:

يعد مؤشر التسديد معيار حديث لقياس الكفاءة التحصيلية او كفاءة التسديد وهو يقارن وضع التسديد الحقيقي بوضع يفترض فيه تخلف كامل عن التسديد، ويستخدم هذا المؤشر لترتيب القروض حسب درجة كفاءتها التسديدية على اساس موحد ويحسب المؤشر كالتالي:

$$Rt = \frac{\sum nA}{\sum n A_{max}}$$

Rt = مؤشر التسديد خلال عمر القرض.

A = المجموع التراكمي للمبالغ متأخرة التسديد خلال عمر القرض t والذي يمتد من سنة واحدة الى n من السنين وهو يمثل الوضع الحقيقي للتسديد.

A_{max} = المجموع التراكمي للمبالغ متأخرة التسديد خلال عمر القرض t والذي يمتد من سنة واحدة الى n من السنين اذا افترضنا ان المفترض لم يسد اي مبلغ مستحقة.

٧. نسبة المبالغ المتأخرة الى مجمل القروض القائمة

يستعمل هذا المؤشر لغرض معرفة نسبة ما هو متأخر من القروض الى اجمالي القروض الممنوحة ويعطي بيان ومؤشر لنسب المتأخرات قياسا بالقروض الممنوحة ككل ويحسب كالتالي:

$$\text{نسبة المبالغ المتأخرة الى مجمل القروض القائمة} = \frac{\text{المبالغ المتأخرة لسنة معينة}}{\text{اجمالي القروض الممنوحة للفترة كلها}} \times 100$$

الجدول (6) مؤشر التسديد للقروض في المصرف الزراعي العراقي التعاوني للمدة (2003-2015)

مؤشر التحصيل	القروض المسددة (ألف دينار)	اجمالي القروض (ألف دينار)	السنوات
0.004	29336	6188462	2003
0.03	566204	16562000	2004
0.23	2915502	12205023	2005
0.87	9043496	10393227	2006
1.20	14948972	12437094	2007
1.53	23885358	15527013	2008
1.02	19417155	19014016	2009
0.0002	10875	36744305	2010
0.002	14476	52259545	2011
0.00	10875	121009057	2012
0.0001	27671	182817956	2013
0.0001	30288	204483829	2014
0.000	24076	246333431	2015

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف.

يبين الجدول الذي يوضح مؤشرات التحصيل السنوية، قد تراوح بين (0.00) كحد أدنى لعام (2015) يعزى عدم امكانية التسديد للمزارع بسبب ظروف المزارع نفسه بسبب الاحاديث السياسية للبلد والتي ادت إلى تهجير اغلب المزارعين من مناطق سكناهم وحرق الاراضي الزراعية وكذلك المشاريع التمويلية وتهريب المحاصيل الاستراتيجية (الحنطة والشعير) إلى دول الجوار، وحد أعلى بلغ (1.20) عام (2007) وذلك بسبب تحسن الوضاع الامنية نوعا ما والذي ادى الى تحسين كفاءة التسديد للقروض كما في الشكل التالي:



الشكل (5) مؤشر التحصيلات للقروض في المصرف الزراعي العراقي للمدة (2003-2015)
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (6).

التحليل الاقتصادي والقياسي لأثر القروض على الناتج الزراعي للمدة (2003-2015)
إن صياغة النموذج الاقتصادي الذي هو ملخص مبسط لمجموعة من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية والذي يصفها بشكل مبسط خاليا من التعقيبات والتفاصيل وممثلا لواقع الاقتصادي المدروس أو موضوع البحث تتطلب المراحل التالية:

١. تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة والتوقعات النظرية المسبقة عن إشارة وحجم معلمات الدوال المقدرة وتحديد الشكل الرياضي للنموذج من حيث عدد المعادلات هل هي خطية أم غير خطية.
 ٢. تقدير معلمات النموذج الذي تم توصيفه عند جمع البيانات والتأكد من علاقتها بموضوع البحث ومعرفة درجة ارتباط المتغيرات الاقتصادية فيما بينها (السيفو: 2003).
- يأتي بعد مرحلة النموذج الاقتصادي مرحلة إعداد الشكل الرياضي للنموذج وبالصيغة الرياضية التالية:

تم استخدام الأنماذج القياسي بأخذ القروض عاملًا تابعًا، والعوامل المستقلة تمثلت بالناتج الزراعي، النفقات الاستثمارية، أرباح المصرف، سعر الفائدة وكان الأنماذج كالتالي:

$$Y = F(X_1, X_2, X_3, X_4)$$

Y = اجمالي القروض الزراعية (الف دينار).

X_1 = الناتج الزراعي (مليون دينار).

$X2$ = النفقات الاستثمارية (مليون دينار).

$X3$ = ارباح المصرف (مليون دينار).

$X4$ = سعر الفائدة.

الجدول (7) يوضح المتغيرات الداخلة في الأنماذج القياسي للمدة (2005-2013)

السنوات	القروض (ألف دينار)	قيمة الناتج الزراعي (مليون دينار)	النفقات الاستثمارية (مليون دينار)	الأرباح (مليون دينار)	سعر الفائدة
2003	6188462	3850300	71042	0	% 14
2004	16562000	4521800	186100	6611	% 14
2005	12205023	5939600	198229	9589	% 14
2006	10393227	5230700	388367	15545	% 14
2007	12437094	4479700	301822	27457	% 16
2008	15527013	4855200	319054	3633	% 15
2009	19014016	4184300	432950	51281	% 15
2010	36744305	4188600	468701	34243	% 15
2011	52259545	4739700	784149	50749	% 15
2012	121009057	4941400	1016016	62266	% 12
2013	182817956	5017800	730557	71714	% 12
2014	204483829	5796600	343471	72925	% 12
2015	246333431	5251100	189118	66166	% 12

المصدر: المصرف الزراعي التعاوني العراقي.

النتائج والمناقشة: التحليل الاقتصادي والقياسي لإجمالي القروض الزراعية للمدة (1995-2015)
 تم في هذا التحليل اخذ القروض عامل معتمد، اما العوامل المستقلة فهي (الناتج الزراعي، النفقات الاستثمارية، ارباح المصرف، سعر الفائدة) للمدة (2003-2015) وتم اختيار هذه المدة لعدم الحصول على بيانات (1995-2002)، وتم استخدام الأنماذج الخطية والأنماذج النصف لوغاريتمي والأنماذج اللوغاريتمي المزدوج والأنماذج المعكوس وتم اختيار الأنماذج الخطية نظراً لمطابقتها للمنطق الاقتصادي والإحصائي والقياسي وكانت النتائج كما يلي:

١. الانماذج الخطية

$$Y = 0.00000398 + 5300.06 X_1 - 90039.45 X_2 + 2205.657 X_3 - 0.00000284 X_4$$

$t(2.33)$	(0.33)	(-2.37)	(4.84)	(-3.41)
$R^2 = 0.92$	$R^{-2} = 0.88$	$F = 24.96$	$D.W = 2.47$	

٢. الدالة اللوغارتمية المزدوجة

$$\ln y = 17.32751 - 2.556250 \ln x_1 + 0.031098 \ln x_2 + 0.238720 \ln x_3 - 9.722976 \ln x_4$$

$t(1.13)$	(-1.30)	(0.07)	(2.23)	(-4.80)
$R^2 = 0.84$	$R^{-2} = 0.77$		$F = 11.09$	$D.W = 1.88$

٣. الدالة النصف لوغارتمية

$$\ln y = 19.20397 + 0.000129 x_1 + 0.000269 x_2 + 0.0000333 x_3 - 26.59252 x_4$$

$t(6.53)$	(0.47)	(0.00)	(4.23)	(-1.85)
$R^2 = 0.90$	$R^{-2} = 0.85$		$F = 18.04$	$D.W = 2.64$

٤. الدالة اللوغارتمية الممعكوسية

$$y = 0.0000167 - 0.0000139 \ln x_1 + -32668936 \ln x_2 + 15954069 \ln x_3 - 0.000735 \ln x_4$$

$t(-0.15)$	(-1.02)	(-1.18)	(2.15)	(-5.23)
$R^2 = 0.83$	$R^{-2} = 0.75$		$F = 10.33$	$D.W = 1.77$

نستنتج من نتائج التحليل ان متغير الناتج الزراعي كان موجباً متفقاً مع النظرية الاقتصادية وان زيادة الناتج الزراعي بنسبة 1% يؤدي الى زيادة القروض بنسبة (5300.06)، اما متغير النفقات الاستثمارية فقد كان سالباً وهذا عكس النظرية الاقتصادية ان زيادة النفقات الاستثمارية لا يظهر تأثيرها في نفس الفترة، واظهر متغير ارباح المصرف تأثيراً ايجابياً وهذا يعني ان زيادة الارباح بنسبة 1% يؤدي الى زيادة القروض بنسبة (2205.657)، اما سعر الفائدة فقد كان سالباً عكس النظرية الاقتصادية اي ان بزيادة سعر الفائدة تتحفظ القروض بنسبة (0.0000028).

احصائياً فقد كانت جميع المتغيرات معنوية بالنسبة لاختبار (t) عدا متغير الناتج الزراعي فقد كان غير معنوي من خلال مقارنة t المحسوبة مع t الجدولية، وبلغ (R²) بحدود (0.92) وهذا يعني ان 92% من التقلبات تسببها عوامل مستقلة اما النسبة الباقيه والبالغة 8% تعود الى متغيرات اخرى لا يتضمنها الانموذج القياسي وثبتت معنوية الدالة كل من خلال اختبار (F) الذي بلغ بحدود (24.96) من خلال مقارنة F المحسوبة مع F الجدولية، وتبين خلو الانموذج من مشاكل الارتباط الذاتي بين العوامل المستقلة من خلال اختبار (D.W) الذي بلغ حوالي (2.47).

الاستنتاجات:

١. ان مؤشر نسبة التحصيل والذي يمثل مجموع المبالغ التي تم تحصيلها خلال سنة معينة الى مجموع المبالغ المستحقة اعادتها للمرة نفسها قد تراوح في الاعوام (2012, 2013, 2014, 2015, 2016) كحد ادنى بلغ (0.01)، وحد اعلى بلغ (153.83) عام (2008).
٢. ان مؤشر نسبة التحصيل للقروض المتأخرة والذي يمثل مجموع المبالغ التي تم تحصيلها خلال سنة معينة الى مجموع المبالغ المستحقة اعادتها للمرة نفسها قد تراوح بين (0) كحد ادنى لعام (1996)، وحد اعلى بلغ (134.78) عام (2007).
٣. ان مؤشر التصنيف الزمني للمتأخرات والذي يمثل تصنیف المبالغ المستحقة الى مجموعات حسب مدة تأخيرها قد تراوح بين (0) كحد ادنى لعام (1996) وحد اعلى بلغ (22.30) عام (2015).

٤. بلغت نسبة المبالغ المتأخرة لمجمل القروض القائمة الذي يمثل نسبة المبالغ المتأخرة لسنة معينة الى مجمل القروض القائمة قد تراوح بين (٠) كحد أدنى لعام (١٩٩٦)، وحد اعلى بلغ (٦.٩٩) عام (٢٠١٥).

٥. عند مقارنة نسب التحصيل العامة لسنة مالية معينة مع نسب المتأخرات قد تراوح بين (١٥.٧٥) كحد أدنى لعام (٢٠١٣) لنسب المتأخرات اما نسب التحصيل فقد كانت أدنى حد عام (٢٠١٢, ٢٠١٣, ٢٠١٤, ٢٠١٥) بلغ (٠.٠١)، وحد اعلى بلغ (١٣٤.٧٨) عام (٢٠٠٧) لنسب المتأخرات اما نسب التحصيل فقد بلغت اعلى حد عام (٢٠٠٨) بلغ (١٥٣.٨٣).

٦. تم التحليل باستخدام الأنموذج بأخذ القروض كعامل تابع اما العوامل المستقلة (الناتج الزراعي، النفقات الاستثمارية، الارباح، سعر الفائدة) ونستنتج من نتائج التحليل ان متغير الناتج الزراعي كان موجباً متفقاً مع النظرية الاقتصادية وان زيادة الناتج الزراعي بنسبة ١% يؤدي الى زيادة القروض بنسبة (٥٣٠٠.٠٦)، اما متغير النفقات الاستثمارية فقد كان سالباً وهذا عكس النظرية الاقتصادية ان زيادة النفقات الاستثمارية لا يظهر تأثيرها في نفس الفترة، واظهر متغير ارباح المصرف تأثيراً ايجابياً ويعني ان زيادة الارباح بنسبة ١% يؤدي الى زيادة القروض بنسبة (٢٢٠٥.٦٥٧)، اما سعر الفائدة فقد كان سالباً عكس النظرية الاقتصادية اي ان بزيادة سعر الفائدة تنخفض القروض بنسبة (٠.٠٠٠٠٠٢٨٤).

الوصيات:

١. العمل على زيادة راس مال مؤسسات الاقراض الزراعي لغرض رفع قدرة المؤسسات في المساهمة في الاحتياجات التمويلية للنشاطات الزراعية وبسعر فائدة مناسب للمزارع المقترض والمؤسسة المقرضة.

٢. زيادة عدد فروع مؤسسات الاقراض الزراعي لكي يصل اليها أكبر عدد من المزارعين وخاصة صغار المزارعين.

٣. اعادة النظر في هيكلية الاقراض للمصارف بما يتناسب مع تحقيق اهداف التنمية المستدامة في العراق.

٤. تنمية الوعي الادخاري بين افراد المجتمع خاصة الذي لديه الامكانية للادخار عن طريق توفير المؤسسات المالية الخاصة بالادخار.

٥. اتباع النظم الاسلامية في منح القروض وتعبئة المدخرات.

المصادر العربية:

١. العتابي، حسين عاشور، (٢٠١٤)، تقييم أداء المصرف الزراعي العراقي التعاوني ودوره في التخطيط للتنمية المستدامة في العراق، كلية الزراعة، جامعة بغداد.

٢. الفضل، مؤيد محمد، (٢٠٠٠)، نموذج مطور لبطاقة العلامات المتوازنة على وفق متطلبات تقويم الأداء المصرفي في العراق.

٣. جمبل، سنان زهير، (٢٠٠٧)، تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار لمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

٤. غنيم، احمد، (٢٠٠٢)، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنوك، مطبع المستقبل، بور سعيد، مصر.

٥. مسعودي، سنا، (2015)، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة وكالتي (CPA, BNA)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الشهيد حمة الخضر بالوادي، الجزائر.
٦. يسر، سالم محفوظ، (2005)، استخدام اساليب التحليل المالي في تقييم أداء المنظمات، رسالة ماجستير، معهد البحث والدراسات الاقتصادية، كلية الدراسات الاقتصادية.
٧. يونس، عتاب يونس، (2015)، تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والاداري المستخدمة في قطاع نقل البحري، رسالة ماجستير، قسم ادارة الاعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.

المصادر الاجنبية:

- 1- Grabwski, R, N. Rangan and Rezvanian, 1994 – the Effect of Deregulation on the Efficiency of U. S Banking Firms, Journal of Economics and Business 46.
- 2- Mihwa Kim, Woon Kim, 1997, the Structure – Profit Relation of Commercial Bank in South Korea and United States: A Comparative Study, Multinational Business Review, fall.
- 3- Stephen Miller, M, Athanasios G. Noulas. 1996 – The technical Efficiency of Large Bank Production, Journal of Banking and Finance.